



Distr.
LIMITED

E/CN.4/2000/L.35
11 April 2000
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

الدورة السادسة والخمسون
البند ٩ من جدول الأعمال

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم

استراليا*، ألبانيا*، ألمانيا، بولندا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، السويد*،
فنلندا*، كندا، لاتفيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية،
نيكاراغوا*، هنغاريا*، الولايات المتحدة الأمريكية: مشروع قرار

٢٠٠٠/... حالة حقوق الإنسان في كوبا

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تشير إلى قرارها ٨/١٩٩٩ المؤرخ في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٩،

وإذ تؤكد من جديد أن على جميع الدول الأعضاء التزاماً بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية
على النحو المذكور في ميثاق الأمم المتحدة وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

* وفقاً للفقرة ٣ من المادة ٦٩ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وإذ توضع في اعتبارها أن كوبا طرف في اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري،

وإذ تؤكد ثانية على التزام اللجنة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، على أساس الطبيعة الدولية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في جميع بلدان العالم، وذلك بصرف النظر عن القضايا الثنائية أو الإقليمية الأخرى التي تؤثر على البلد قيد البحث،

وإذ تسلم بالحاجة إلى احترام وضمن الحقوق المدنية والسياسية والى السعي لتحقيق التمتع الكامل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

وإذ توضع في اعتبارها الحاجة الملحة لاعتماد التدابير الضرورية لضمان الاحترام التام لحقوق الإنسان في كوبا وللإسهام في إيجاد مجتمع أكثر تعددية واقتصاد أكثر كفاءة، وإذ توضع في اعتبارها أيضاً استعداد المجتمع الدولي للمساعدة في هذا المضمار،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية في كوبا، مثل حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع، والحقوق المرتبطة بإقامة العدل، رغم التوقعات الناشئة عن بعض الخطوات الإيجابية التي اتخذتها حكومة كوبا في السنوات القليلة الماضية،

١- تدعو حكومة كوبا مرة أخرى إلى ضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتوفير الإطار المناسب لضمان سيادة القانون عن طريق المؤسسات الديمقراطية واستقلال النظام القضائي؛

٢- تدعو حكومة كوبا إلى الوفاء بالالتزام بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان الذي تعهدت به في اجتماع القمة السادس للدول الإيبيرية - الأمريكية المعقود في سانتياغو في عام ١٩٩٦، وهو التزام تكرر الإعراب عنه في اجتماع القمة الإيبيرية - الأمريكية المعقود في هافانا في عام ١٩٩٩، بالإضافة إلى التزام مماثل تم التعهد به في اجتماع القمة المعقود بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية ويرد في إعلان "ريو" لعام ١٩٩٩؛

٣- تعرب عن الأمل في اتخاذ خطوات إيجابية أخرى فيما يتعلق بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛

٤- تحيط علماً بالتدابير المحددة التي اتخذتها كوبا لدعم الحرية الدينية وتدعو السلطات الكوبية إلى مواصلة اتخاذ التدابير المناسبة في هذا الصدد؛

٥- تدعو حكومة كوبا إلى النظر في الانضمام إلى صكوك حقوق الإنسان التي لم تصبح طرفاً فيها بعد، وخصوصاً العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛

٦- تعرب مرة أخرى عن قلقها إزاء النتائج العملية المترتبة على اعتماد "قانون حماية الاستقلال الوطني واقتصاد كوبا"، وتأسف للخطوات الأخرى التي اتخذتها حكومة كوبا والتي تتعارض مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من صكوك حقوق الإنسان ذات الصلة؛

٧- تعرب عن قلقها من جديد إزاء استمرار القمع الذي يتعرض له أعضاء المعارضة السياسية وإزاء احتجاز المنشقين، ومن بينهم أعضاء في "الفريق العامل للمعارضة الداخلية"، وتدعو حكومة كوبا إلى الإفراج عن جميع الأشخاص المحتجزين أو المسجونين بسبب التعبير السلمي عن آرائهم السياسية والدينية والاجتماعية وبسبب ممارسة حقوقهم في المشاركة التامة وعلى قدم المساواة في الشؤون العامة؛

٨- تدعو حكومة كوبا إلى فتح حوار مع المعارضة السياسية، على النحو الذي طلبته بالفعل عدة جماعات؛

٩- تدعو حكومة كوبا إلى تزويد البلد بسبل الاتصال الكامل والمنفتح مع العالم الديمقراطي، بغية كفالة تمتع جميع الكوبيين بجميع حقوق الإنسان وذلك بالاستفادة من التعاون الدولي، والسماح بحرية تنقل الأشخاص والأفكار والاستعانة بخبرة الدول الأخرى ودعمها؛

١٠- توصي، في هذا الصدد، بأن تستفيد حكومة كوبا من برامج التعاون المتاحة لدى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛

١١- تدعو حكومة كوبا أيضاً إلى التعاون مع الآليات الأخرى التابعة للجنة وتحيط علماً بالزيارتين اللتين قام بهما المقرر الخاص المعني بمسألة العنف ضد المرأة والمقرر الخاص المعني بمسألة استخدام المرتزقة؛

١٢- تدعو حكومة كوبا إلى توجيه دعوات إلى الآليات المعنية بمواضيع محددة والتابعة للجنة حقوق الإنسان والتي طلبت زيارة كوبا، بمن في ذلك المقرر الخاص المعني بحرية الرأي والتعبير، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب؛

١٣- تقرر النظر مرة أخرى في هذه المسألة في دورتها السابعة والخمسين في إطار البند نفسه من جدول الأعمال.